دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

# السياسة الخارجية الأمريكية وفلسطين

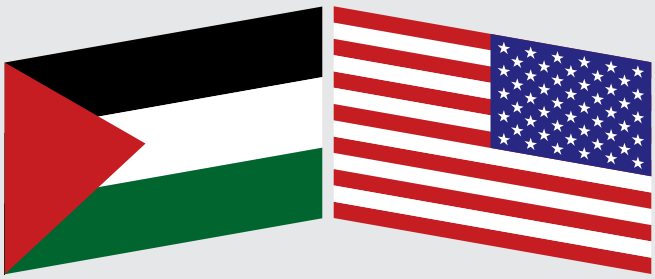

# قواعد الإنخراط لإنهاء الإحتلال عن فلسطين

تشرين أول 2020

# السياسة الخارجية الأمريكية وفلسطين



## قواعد الإنخراط لإنهاء الإحتلال عن فلسطين

# قائمة المحتويات


4 الملخص التنفيذي

5 1 مقدمة

7 2 السياسة الخارجية الأمريكية وتداعياتها على دولة فلسطين

7 2.1 حل الدولتين ورؤية الإدارة الأمريكية الحالية
10 2.2 الحدود: مشروع الاستيطان والضم الإسرائيلي غير القانوني
12 2.3 القدس
14 2.4 اللاجئون
16 2.5 المساعدات المالية للشعب الفلسطيني

18 3 موقف الإدارة الأمريكية الحالية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي

18 3.1 الدعم الأمريكي للانتهاكات الإسرائيلية
19 3.2 المسؤولية الدولية

21 4 الخاتمة

# الملخص التنفيذي

في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، أرست السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط الأساس لعملية السلام في الشرق الأوسط التي هدفت بادئ الأمر لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي على اساس الأرض مقابل السلام. وذلك من خلال انهاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والتوصل إلى سلام عادل ودائم تعيش فيه الدولتان جنباً إلى جنب بسلام وأمن واستقرار. وفي عام 1993، أدت اتفاقية أوسلو التي تم التوصل إليها بوساطة نرويجية إلى دفع عجلة المفاوضات إلى الأمام في سبيل تحقيق حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

بدأ مبدأ حل الدولتين بالتلاشي بين القيادة الاسرائيلية بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في أواخر عام 1995 وفشل رئيس الوزراء انذاك شمعون بيرس في الفوز في الانتخابات التي تلت تلك الحادثة. بعد قمة كامب ديفيد في تموز 2000 والانتخابات الإسرائيلية في شباط 2001، فرضت الحكومة الإسرائيلية اليمينية سياسة قمعية رافضة الاعتراف بالتزاماتها المذكورة في اتفاقية أوسلو. في ذلك الوقت، طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل لاتفاقية تتماشى مع سياستها المعلنة القائمة على حل الدولتين، لكن تجنبت الولايات المتحدة ممارسة الضغط على إسرائيل ولم تجبرها على الالتزام بتحقيق هذا الهدف إذ كانت ترضخ مراراً وتكراراً لقرارات القادة الإسرائيليين.

فور تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة في كانون الثاني 2017، شرع بتقديم الدعم الهائل للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بينما ادّعى أن سياسته الخارجية قد تفضل "حل دولتين". تناقضت الإجراءات الأمريكية في عهد الرئيس ترامب مع السياسات الأمريكية السابقة التي كانت تفضل المفاوضات الثنائية بين الطرفين للوصول لحل الدولتين بشكل شرعي وقانوني، وعزَّز ترامب من تبني الولايات المتحدة للنهج القسري أحادي الجانب. تضمنت إجراءات ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالقدس كعاصمة للدولة العبرية، ووقف تمويل المساعدات الإنسانية للاجئين والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية الفلسطينية، ودعم حركات الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية بالإضافة لتبنيها لمخططات الضم الاسرائيلية وإجراءات أخرى. نتيجة لتلك السياسات، لم تعد الولايات المتحدة وسيطاً محايدا وصادقاً في عملية السلام.

أدت إجراءات ترامب أحادية الجانب لتداعيات خطيرة جداً على الفلسطينيين، والتي قد تسبب في بث روح الإحباط وانعدام الأفق في فلسطين والمنطقة بأكملها، فضلاً عن تقويض النظام الدولي القائم على المبادىء والقوانين لسنوات عديدة في المستقبل.

إن لم يلعب المجتمع الدولي دوراً فعالاً في دعم وتنظيم عملية سلام فعالة ، وإن لم تغير الولايات المتحدة سياساتها المنحازة للضم الإسرائيلي وتبدأ بالتصرف بشكل متوازن وغير منحاز، ستغرق فلسطين في عصر مظلم مليء بالاستعمار الاستيطاني والعنصرية والسياسات التمييزية، وسيؤدي التوسع الاستيطاني بشكل لا رجعة فيه إلى دولة واحدة (إسرائيل) يكون فيها نظامَين مختلفَين للشرائح الاقتصادية، والقانونية، والسياسية والاجتماعية، يعمّها التمييز العنصري لصالح اليهود الإسرائيليين.

تهدف هذه النشرة لتسليط الضوء على تأثير السياسة الخارجية والإجراءات الأمريكية الحالية على فلسطين وإسرائيل، بالإضافة لتقديم إرشادات حول الابتعاد عن النهج أحادي الجانب على المستوى الدولي وتبني النهج متعدد الأطراف لتحقيق السلام العادل والدائم الذي يستحقه الفلسطينيون والإسرائيليون وسائر شعوب المنطقة.

# 1. مقدمة

منذ أن تولت إدارة ترامب مقاليد الحكم، قامت بفرض إجراءات خطيرة وضارة جداً في السياسة الخارجية أدت لعرقلة الوصول إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. تضمنت تلك الإجراءات الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون والاتفاقيات الدولية. كما قامت إدارة ترامب بإضفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهميش اللاجئين الفلسطينيين وتعريضهم للمزيد من المخاطر من خلال إيقاف المساعدات الأمريكية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومحاولة تفكيك هذه المنظمة، والاعتراف بالضم/السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري العربي المحتل، وإغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة.

ليست هذه الإجراءات الوخيمة التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد الشعب الفلسطيني سوى غيض من فيض من محاولات التخلص من الجهود الرامية للسلام التي استمرت لعشرات السنين، وحاولت الولايات المتحدة استبدال تلك الجهود بسياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط تساهم في زعزعة الاستقرار، وإنعدام اليقين والفوضى العارمة في العلاقات الدولية.

هذه الجهود أثرت سلباً على فلسطين ودول المنطقة (والتي تظهر عواقبها بشكل جلي مع مرور الوقت)، ففي عهد الرئيس ترامب، شهدت السياسات الأمريكية تغييراً كبيراً أثر بشكل سلبي أكبر على السلام والأمن الدولي من خلال الجهود الهادفة لإنهاء علاقة الولايات المتحدة بالوكالات متعددة الأطراف مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية واتفاق باريس بشأن التغير المناخي. ستؤدي الرغبة المستمرة لإدارة ترامب في توجيه انتقادات لاذعة إلى بعض المنظمات والاتفاقيات والانسحاب منها (مثل حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو)، والاتفاق النووي مع إيران، ومنظمة التجارة العالمية والعديد من الاتفاقيات التجارية) إلى المزيد من انعدام الأفق، والإحباط، وعدم الاستقرار. عدا قيامها بإعادة فرض العقوبات على بعض الدول بعد سنوات طويلة من العمل باتجاه المصالحة، والتحريض ضد منظمات حقوق إنسان رائدة.

على الأرجح أن تؤدي تصرفات الإدارة الأمريكية الحالية لإشعال وتأجيج الصراعات العالمية بشكل أكبر. لكن يبدو بأن إجراءات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عموماً وفي فلسطين تحديداً قد صُمّمت خصيصاً لفرض واقع جديد في الشرق الأوسط. حيث تقوم بتشجيع وتعزيز الانقسامات في المنطقة من خلال الحروب بالوكالة والخلافات الطائفية من أجل صرف الانتباه عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والتغاضي عن السبب الرئيسي للصراع الإقليمي.

في أيلول 2019، ألقى الرئيس ترامب كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة دعا فيها الدول العربية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل في انتظار ما يسمَّى "رؤية ترامب للسلام". خطة السلام هذه غير قابلة للنجاح وتتناقض مع جميع الاتفاقيات المبرمة بين فلسطين وإسرائيل. كما تتعارض هذه الخطة مع مبادرة السلام العربية وجميع قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الرئيس ترامب أعلن عن خطة أسماها "رؤية السلام في الشرق الأوسط" من دون أية مشاركة فعلية من الجانب الفلسطيني (الجانب المتضرر). وتعتبر الرؤية الامريكية بمثابة تبني واضح وصريح لـ "خطة الضم" الاسرائيلية، وتمثل هذه الخطة شكلاً من أشكال الاستعمار الحديث تحت غطاء أمريكي كستار لتلك الأفعال.

في عام 2002، دعت مبادرة السلام العربية (التي اقترحها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز وتم تأييدها بالإجماع من جامعة الدول العربية في بيروت) إسرائيل إلى:

الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

لكن خلافاً لمبادرة السلام العربية، تحاول "الرؤية الامريكية"[1] الخاصة بترامب تقويض القرار والاجماع العربي بتنفيذ خطة التوسع الاستعمارية على حساب القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة. وبهذا تقوم خطة ترامب بتقويض فرص السلام.

على الرغم من الجهود المُضنية لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في عهد الرئيس جورج بوش الأب في بدايات التسعينيات من القرن الماضي – وأيضاً أثناء فترة رئاسة بيل كلينتون، وجورج بوش الإبن وباراك أوباما – لم تكن جهود الولايات المتحدة مثمرة على الإطلاق. لكن على الرغم من ذلك، حافظت جميع الإدارات الأمريكية قبل عهد ترامب على التزامها العلني والقوي بالسياسة الخارجية الأمريكية غير المتغيرة تجاه ايجاد حل عادل ودائم لفلسطين وإسرائيل وباقي منطقة الشرق الأوسط.

تقوم هذه النشرة بتسليط الضوء على تأثير السياسات والإجراءات المتخذة من قِبَل الإدارات الأمريكية بشكل عام – وإدارة ترامب بشكل خاص - على عملية السلام الهادفة لحل الدولتين وأيضاً على القضايا الرئيسية مثل الحدود ، والقدس، واللاجئين التي تم تأجيلها لاتفاقية تفاوضية لاحقة بين دولة فلسطين المحتلة وإسرائيل.

1 نيويورك تايمز، "ترامب يطلق خطة السلام في الشرق الأوسط التي تفضل إسرائيل بشدة"، 28 كانون الثاني 2020 ، متاح على https://www.nytimes.com/2020/01/28/world/middleeast/peace-plan.html

# 2. السياسة الخارجية الأمريكية وتداعياتها على دولة فلسطين

## 2.1 حل الدولتين ورؤية الإدارة الأمريكية الحالية

منذ بداية المفاوضات والتي أدت الى التوقيع على اتفاقية اوسلو، دعمت الولايات المتحدة بشكل صريح مبدأ حل الدولتين الذي يشمل الاعتراف بدولة فلسطين تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع دولة إسرائيل. كانت هذه السياسة الراسخة مقبولة في فلسطين ومدعومة بشكل عام من قِبَل إسرائيل على الرغم من أن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو وقادة إسرائيليين آخرين بدأوا فيما بعد بالتحجيم والانتقاص من معنى "الدولة الفلسطينية". كما استندت تفويضات الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) ومنظمو ووسطاء عملية السلام على الهدف القاضي بتشجيع الأطراف على العمل من أجل الوصول لاتفاقية سلام نهائية. وفي حين أنه لم يُغيّر هذه السياسة الأمريكية بشكل علني في البداية، باشر ترامب وإدارته بإطلاق عملية سلام أحادية الجانب منحازة لإسرائيل، وتم الإعلان عن رؤية "السلام من أجل الازدهار". فرضت هذه الرؤية - التي تبلورت من خلال المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية وظهرت أخيراً تحت مقترح "صفقة القرن" - شروطاً قاسية جداً على فلسطين لإجبارها على التخلي عن القضايا الجوهرية لصالح الهيمنة الإسرائيلية والسيطرة الاستعمارية على الأرض والموارد الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر أهمية توضيح إطار حل الدولتين وتوضيح المعنى المقصود بِـ "قضايا الوضع النهائي".

حل الدولتين المجمع عليه دولياً يعني إنهاء الإحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967. مؤتمر مدريد للسلام لعام 1991 أسس البداية لعملية سلام في الشرق الأوسط، وقام على أساس قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338 ومبدأ عدم جواز السيطرة على أراضي الغير بالقوة، وهذا فسح المجال لجولة من المفاوضات وإعلان المبادئ، أو ما يسمّى باتفاقية أوسلو (1993). وفي سياق الوصول إلى اتفاقية سلام، كان من المفترض أن تسحب إسرائيل سيطرتها العسكرية والإدارية من الأراضي المحتلة عام 1967؛ أي من الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وكذلك من قطاع غزة. كما قامت اتفاقية أوسلو – بما في ذلك الاتفاق الانتقالي لعام 1995 الذي كان أكثر تفصيلاً – بتحديد مجموعة من قضايا الوضع النهائي التي كان من المفترض أن يتم التفاوض عليها على مدار 5 سنوات وأن تؤدي إلى نقل السيطرة من الحكم الإسرائيلي العسكري والإداري في فلسطين إلى الفلسطينيين.

تشمل قضايا الوضع النهائي المفاوضات حول مدينة القدس (القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين) وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بالتوافق مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وسحب المستوطنين وإخلاء المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، والحق الفلسطيني المرتبط بالمياه، واتفاقية أمنية مشتركة، وحدود نهائية متفق عليها بين الدولتين بما في ذلك المنافذ الجوية والبحرية والبرية. ومن الجدير بالذكر أن أساس المفاوضات المرتبطة بقضايا الوضع النهائي كان مبنياً على تنفيذ قرارَي مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 242 و338. أكد قرار مجلس الأمن رقم 242 أنه يجب على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي التي قامت باحتلالها في عام 1967، بينما أكد القرار رقم 338 بضرورة وقف إطلاق النار بين إسرائيل والدول العربية.

بعد مرور 20 سنة من الموعد النهائي الذي كان من المفترض أن يتم فيه تنفيذ بنود اتفاقية أوسلو، لا زالت إسرائيل ترفض تنفيذ التزاماتها ولا تزال فلسطين تحت سطوة الاحتلال العسكري العدواني. على الرغم من ذلك، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 بإصدار قرار رقم 67/19 الذي منح فلسطين صفة الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. وفي حين أن منظمة التحرير قد اعترفت بدولة إسرائيل، ترفض إسرائيل الاعتراف بدولة فلسطين.

بذلت فلسطين والمجتمع الدولي جهوداً حثيثة لتشجيع التفاوض في قضايا الوضع النهائي لإيقاف المزيد من التعديات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني. لكن بعد شهر من وصول إدارة ترامب لسدة الحكم، قام ترامب بإحباط جميع جهود مفاوضات السلام. ففي مؤتمر صحفي مشترك بينه وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ومن دون التشاور مع الجانب الفلسطيني.[2]

2 موقع البيت الأبيض الإلكتروني، الملاحظات التي أدلى بها الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحفي مشترك بتاريخ 15 شباط 2017. متوفر عبر الرابط

©Michael Reynolds /PAP/EPA

عندما سُئل ترامب أثناء المؤتمر "إذا كان مستعداً للتخلي عن فكرة حل الدولتين الذي تبنّته الإدارات الأمريكية السابقة"، صرّح الرئيس ترامب أنه:

> "بغض النظر عن دولتين أو دولة واحدة، أنا أحب الخيار الذي يحبه الطرفين. سأسعد جداً بالخيار الذي يحبه كلا الطرفين، ويمكنني العيش مع أي من هذَين الخيارَين. اعتقدتُ لمدة من الزمن بأن حل الدولتين سيكون أسهل، لكن بصراحة، إذا كان نتانياهو والفلسطينيين – أي إذا كانت إسرائيل والفلسطينيين – مسرورَين بذلك فسأسعد بالخيار الذي يفضّلانه".[3]

في نفس المؤتمر الصحفي، أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي نواياه من خلال القول بأن إسرائيل ستبقي سيطرتها الكاملة على فلسطين وأنه لن يقبل أي شيء أقل من ذلك. كما ذكر نتنياهو مايلي:

> "يجب على الفلسطينيين الاعتراف بالدولة اليهودية، وفي أي اتفاق سلام، يجب أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية الرئيسية على كامل المنطقة الواقعة في غرب نهر الأردن"[4].

منذ ذلك الوقت، تراجع موقف الولايات المتحدة إلى مجرد اقتراح "دولة فلسطينية وهمية" خالية من السيادة وغير قابلة للحياة، ومصمَّمة حسب مطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي ومؤيدة للرواية الإسرائيلية وطموحاتها الكولونيالية بكل معنى الكلمة. تهدف سياسات الضم الإسرائيلية اليوم - إلى جانب ما يسمّى بـ "صفقة القرن" - إلى إنهاء الحل السلمي لمشكلة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ودق المسمار الأخير في نعش حل الدولتين. ولا يوجد شك بأن إسرائيل ترفض قبول دولة فلسطينية وفقاً لما تم الإعلان عنه في 15 تشرين الثاني 1988 على الرغم من المصادقة على ذلك دولياً بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 في 29 تشرين الثاني 2012. من خلال تصرفاتها غير المسؤولة، قامت الإدارة الأمريكية الحالية بسكب المزيد من الوقود على النار ورفضت القانون الدولي وحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة على أرضهم.

تشير معظم التقارير أن إدارة ترامب فشلت في معالجة المشكلة الأساسية في السنوات الأربع منذ استلامها لمنصبها. وبدلاً من أن ترتكز رؤية ترامب المسمّاة "السلام من أجل الازدهار" على معايير القانون الدولي والإجماع العالمي، استندت خطته على نزواته الشخصية ونزوات نتنياهو. وبغض النظر عن افتراض ترامب بأن رؤيته ستقوم على جلب السلام، تشير كافة المؤشرات إلى عكس ذلك تماماً.

إن الواقع الحالي بالنسبة للشعب الفلسطيني هو دولة واحدة بنظامين إداريين يسيطر عليهما الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مما خلق وضعاً أسوأ وأكثر قمعاً من نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا. تشمل السياسات والممارسات العدائية التي تطبقها إسرائيل جدار الضم والتوسع العنصري، الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية انتهاكاً للقانون الدولي في عام 2004 [5]، والذي قام بابتلاع 9.4% إضافية من مساحة الضفة الغربية. علاوة على ذلك، ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) لحوالي ثلاثة أضعاف منذ اتفاقيات أوسلو ووصل عددهم إلى أكثر من 690,000 نسمة.[6]

التالي:
https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-prime-minister-netanyahu-israel-joint-press-conference/

3 المصدر السابق
4 المصدر السابق
5 أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً إستشارياً في عام 2004 بشأن التبعات القانونية لبناء الجدار، متاح على
https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-178825/
6 تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الخاص بالانتهاكات، كانون الثاني 2020.

ومن أجل توطين ودعم المستوطنين غير القانونين اصلا، أنشأت إسرائيل شبكة من الشوارع والبنى التحتية والقيود التي ابتلعت الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية ومنعت الفلسطينيين من استخدام مواردهم وبناء أراضيهم. وما أدى لتعقيد وتفاقم الأمور هو قيام إسرائيل بسن "قانون الدولة القومية" (الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي في تموز 2018) لزيادة حرمان الفلسطينيين من حقوقهم وتأسيس نظام قانوني منفصل لـ1.6 مليون مواطن إسرائيلي من فلسطينيي الداخل – أي ما يقارب 20% من سكان إسرائيل – والتأكد من إخضاع الناس لوضعية قانونية دونية بسبب أصلهم العِرقي. كما يرسخ هذا القانون غير القانوني ضم إسرائيل للقدس الشرقية و(وادي اللطرون) والجولان السوري المحتل، ويرفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ويهاجم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من خلال التأكيد على أن "أرض إسرائيل" هي المُلك الحصري للشعب اليهودي.

وعلى غرار مؤتمر مدريد، تطالب فلسطين المجتمع الدولي لكي يلعب دوراً فعالاً في هذا المجال. ومن المهم الإشارة بأن النهج المبني على التعددية والمستند على القانون الدولي هو البديل للنزعة أحادية الجانب التي تتبناها إدارة ترامب، في حين أن فلسطين تدعم كافة الجهود المشروعة والصادقة بهدف إرساء مبادئ السلام والديمقراطية.

Cutting down olive trees for the expansion of Israel's settlement enterprise ©Shutterstock/Ryan Rodrick Beiler

## 2.2 الحدود: مشروع الاستيطان والضم الإسرائيلي غير القانوني

يؤدي تزايد عدد المستوطنات الإسرائيلية وتزايد أعداد المستوطنين في دولة فلسطين المحتلة إلى ازدياد احتمالية انشاء دولة واحدة فقط مع نظامَين إداريَّين وقانونيَّين على أساس الأصل العِرقي أو الإثني للأشخاص؛ أو بعبارة أخرى، نظام الفصل العنصري "أبارتايد". في عام 1993، أثناء انعقاد محادثات أوسلو، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين حوالي 269,000 نسمة[7]، معظمهم في القدس الشرقية وحولها. وبحلول عام 2000، تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين وتوسعوا في كافة أنحاء الضفة الغربية. خلال السبع وعشرين عاماً الماضية، عدم اتخاذ إجراءات ملموسة ضد السياسة الاستيطانية الاستعمارية ساهم في زيادة عدد المستوطنين إلى حوالي 690,000 مستوطن اليوم، ما يتطلب التصدي للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية بشكل فوري.

ومن الجدير بالذكر أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، هو أقل من 3 مليون نسمة ويعيشون في حوالي 700 بلدة وقرية. وبالمقارنة يبلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين أقل من ربع السكان الفلسطينيين، ويقطنون في أكثر من 300 مستوطنة ومنشأة استعمارية غير قانونية.[8] إن هذه المستوطنات ليست مجرد مناطق سكنية أو ضواحي، وإنما هي منشآت وثكنات عسكرية شديدة التحصين تسيطر على أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية وتبتلع حوالي 25,000 إيكر (acres) من الأرض الفلسطينية الزراعية [1 إيكر = 0.9635 فدان]، بالإضافة لـ 250 ميلاً إضافياً من الطرق التي تربط المستوطنات مع بعضها البعض ومع إسرائيل. تبلغ المساحة الإجمالية للضفة الغربية حوالي 2,187 ميل مربع[9]، ويسيطر 690,000 مستوطن إسرائيلي على أكثر من نصف هذه المساحة؛ مما يعني بأن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية – الذين يبلغ عددهم حوالي 3 مليون نسمة – يعيشون في 875 ميلاً مربعاً فقط. على الرغم من ذلك، تحرم إسرائيل الفلسطينيين من الحق في بناء وإدارة أراضيهم، وحصرت هذا الحق على مساحة محدودة تبلغ حوالي 360 ميلا مربعا.[10] وما يزيد الوضع تعقيداً هو أن هذه المساحة (أي الـ360 ميلا مربعاً) مقسَّمة ومجزأة جغرافياً بدرجة كبيرة بسبب الحواجز العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية التي تمنع الوصول المباشر من مدينة فلسطينية إلى أخرى، مما يجعل السفر بين المدن الفلسطينية أمراً صعباً ويهدد بأي لحظة بإغلاق كامل. أطلق وزير الخارجية الأمريكية السابق جون كيري مصطلح "الجبنة السويسرية" لوصف الواقع المأساوي الذي تعيشه أرض فلسطين المشرذمة:[11] "تخيَّل أنك تخرج لرحلة صغيرة بالسيارة من واشنطن العاصمة إلى أرلينغتون في ولاية فرجينيا – أي لمسافة 5 ميل فقط – ويستغرق ذلك ساعتين كاملتَين. هذه هي الحقيقة التي يعيشها الفلسطينيون يومياً".

7 كان تقريباً 150,000 منهم في القدس الشرقية. المصدر:
https://web.archive.org/web/20081118071827/http://fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/israeli-settler-population-1972-2006

8 تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، كانون الثاني 2020.

9 تبلغ مساحة الضفة الغربية 5,664.5 متر مربع أو 2,187 ميلا مربعا.

10 نصت اتفاقية أوسلو على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: (1) المنطقة "أ": التي تكون تحت السيطرة الفلسطينية المدنية والإدارية، (2) المنطقة "ب": التي تكون تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، و(3) المنطقة "ج": التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الإدارية والأمنية الكاملة. تبلغ مساحة المنطقة "أ" حوالي 18% من الضفة الغربية، بينما تشكل المنطقة "ج" ما يقارب 61% من الضفة الغربية، ويتم حرمان الفلسطينيين من الحق في تطوير أو بناء أراضيهم في المنطقة "ج".

11 ملاحظات وزير الخارجية جون كيري بشأن السلام في الشرق الأوسط، 28 كانون الأول 2016. متوفر عبر الرابط التالي:
https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/12/266119.htm

©Shutterstock/ImageBank4u

لا شك أن العقبة الرئيسة أمام عملية السلام هي وجود المستوطنات الإسرائيلية الخارجة عن القانون وتوسُّعها المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة للبنية التحتية الإستيطانية المرتبطة بها. إن تأسيس وتعزيز هذه المستوطنات يضر بشكل دائم بالسكان الفلسطينيين الخاضعين تحت الاحتلال، ويُعتبر ذلك جريمة حرب حسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[12]

منذ بداية عملية أوسلو للسلام، حذّرت الولايات المتحدة إسرائيل من إتخاذ إجراءات أحادية الجانب التي قد تضر بتطور أو نتائج مفاوضات الوضع النهائي. فمثلاً في عام 1991، أكد وزير الخارجية السابق جيمس بيكر موقف الرئيس بوش من سياسة الاستيطان الإسرائيلي، ذاكراً أن التوسع الاستيطاني يُعتبر عملية ضم "بحكم الأمر الواقع" وأنه يغير الحقائق والظروف على الأرض: "إن أفضل شيء يمكن أن تقوم به إسرائيل هو الوفاء بالتزامها وعدم الاستمرار في بناء المزيد من المستوطنات". كما صرَّحت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في عام 1997 أمام نادي المجلس الوطني (National Council Club) أن الإجراءات الأحادية غير المفيدة يجب أن تتوقف لأنها تمس بقضايا مفاوضات الوضع النهائي. في نهاية عام 2016 أثناء ملاحظاته النهائية حول السلام في الشرق الأوسط، حذَّر وزير الخارجية جون كيري من مستقبل قاتم إذا لم تضع إسرائيل حداً لسياساتها الاستيطانية:

"الحقيقة هي أن التوجهات على الأرض – كالعنف، والإرهاب، والتحريض، والتوسع الاستيطاني والاحتلال المتواصل – تتضافر معاً لتدمير آمال السلام لدى كلا الجانبَين، ويوطد ويرسخ ذلك واقع الدولة الواحدة الذي لا رجعة فيه والذي لا يريده معظم الناس على أرض الواقع"[13].

حدث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه المستوطنات الإسرائيلية في عهد الرئيس ترامب عندما أعلن وزير الخارجية مايك بومبيو، في 18 تشرين الثاني 2019 [14]، عن التراجع عن أربعة عقود من السياسة الأمريكية حول شرعية المستوطنات الإسرائيلية. جاء إعلان بومبيو في خضم إعتراف الرئيس ترامب بالقدس (بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة) عاصمة لإسرائيل والإعتراف بالجولان السوري المحتل كجزء من إسرائيل. في نفس الوقت، قام السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان – الذي هو من مناصري حركة الإستيطان الإسرائيلي – بدعم خطط الضم الإسرائيلية، وانتقد مراراً وتكراراً حل الدولتين واصفاً إياه بـ"الوهم غير المجدي" لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. بعد تقريباً ثلاث سنوات من التفاوض على الخطة مع شركائهم الإسرائيليين، كشفت إدارة ترامب النقاب عن خطة "السلام من أجل الازدهار" وأيدت بشكل علني قيام إسرائيل ببسط سيادتها على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية.

وبحسب رؤيتها المقترحة والخريطة المفاهيمية التي تم نشرها مع الرؤية، ستعترف الولايات المتحدة بالمستوطنات الإسرائيلية ككيانات قانونية والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية. منذ عام 2015، اقترحت الحكومة الإسرائيلية أكثر من 60 مشروع قانون مرتبطاً بالضم لتبرير أفعالها غير القانونية، وكانت مشاريع قوانين الضم هذه هي الأساس الذي اعتمدت عليه إدارة ترامب لتحديد المناطق التي تم إقتراح فرض السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية

12 يعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1988 [المادة 8 (ب) (iii)] بأن "قيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها" هو جريمة حرب.

13 ملاحظات حول الشرق الأوسط- متاح على:
https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/1211D26653561F3E85258097006F724B

14 نيويورك تايمز، "في تحول، الولايات المتحدة تقول أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تنتهك القانون الدولي"، 18 تشرين الثاني 2019، متاح على
https://www.nytimes.com/2019/11/18/world/middleeast/trump-israel-west-bank-settlements.html

فيها. وفقاً لخطط الضم الإسرائيلية، ستشمل المنطقة التي ستقع تحت السيادة الإسرائيلية جميع مناطق المستوطنات، بما في ذلك مناطق نفوذ المستوطنات المخطط لها، ومعظم غور الأردن وشبكات الطرق والبنية التحتية، بالإضافة للبحر الميت وساحلة في داخل الضفة الغربية. يمكن أن يشمل الضم 60%[15] من مساحة الضفة الغربية (3,398 كيلومتر مربع أو ما يقارب 1,312 ميل مربع). إن هذه الـ60% هي المنطقة التي من المفترض أن تدعم الاقتصاد الفلسطيني لأنها المكان الذي يوجد فيه الجزء الأكبر من الموارد الزراعية والاقتصادية والذي تتواجد فيه غالبية الموارد الطبيعية الفلسطينية.

تُعتبر المياه من أهم الموارد الطبيعية المتاحة للفلسطينيين. تشمل حقوق المياه الفلسطينية مياه نهر الأردن (الذي هو مجرى مائي عابر للحدود ويمر أيضاً في الأردن، وسوريا، ولبنان وإسرائيل)، وطبقات المياه الجوفية الجبلية والشرقية في الضفة الغربية، بالإضافة لطبقة المياه الجوفية الساحلية التي تمتد إلى قطاع غزة. يشير القانون الدولي إلى حقوق المياه الفلسطينية بأنها التوزيع المنصف والمعقول للموارد السطحية والجوفية المشتركة، فضلاً عن ضرورة الإدارة المشتركة السليمة والشاملة للمياه. كما يجب ضمان تلك الحقوق والحصة المائية من ناحية قدرة الوصول وحق المرور.

لكن بسبب السيطرة الإسرائيلية على 60% من الضفة الغربية، يتم حرمان دولة فلسطين من وضعية "الدول المتشاطئة" والحصول على حصتهم القانونية من مياه نهر الأردن والبحر الميت. نتيجة لذلك، ستفقد فلسطين حقها في الحصول على 250 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن والبحر الميت.[16] بالإضافة لذلك، ستؤثر رؤية ترامب على قدرة الفلسطينيين في الوصول للمياه وستعزز من السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية والبنية التحتية الفلسطينية، مما سيؤدي لفقدان إضافي يبلغ 200 مليون متر مكعب من الماء.

إذا تم تنفيذ خطط الضم الإسرائيلية فستصبح الضفة الغربية مجزأة كلياً، وسيتم عزل القدس الشرقية عن سائر مناطق الضفة الغربية، وسيخسر الفلسطينيون الأراضي التي تشكل مصدر رزقهم الزراعي والاقتصادي. إذا تمت المصادقة على الضم، فسيخالف ذلك القانون الدولي وسينهي إمكانية حل الدولتين؛ مؤدياً لإيقاف كافة جهود إحلال السلام والأمن في فلسطين وإسرائيل والمنطقة برمتها.

إن هذا التحول في السياسة الأمريكية تجاه عملية الضم يشكل دعماً لخرق إسرائيل للقانون العرفي الدولي. فمثلاً يُعتبر ذلك انتهاكاً لـ"اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية"، التي اقرتها الأمم المتحدة في عام 1997 وتتطلب من الدول المتشاطئة أن تتشارك بالمياه العابرة للحدود بشكل عادل ومنصف. كما تخالف هذه السياسة الأمريكية المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على دولة الاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

يؤدي الدعم الأمريكي لعملية الضم لإنهاء جهود عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال تغيير المواقف الأمريكية المعروفة منذ عقود داخل المنظمات الدولية (بما في ذلك الأمم المتحدة) والتراجع عن موقفها تجاه قرارات مجلس الأمن 242 و2334 وغيرها. يؤكد قرار الأمم المتحدة الذي اتخذه مجلس الأمن في عام 2016 أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام *1967*، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل"[17].

كما إستخدمت إسرائيل مشروعها الاستيطاني لتقويض الجهود الأمريكية لإحلال السلام بين فلسطين وإسرائيل والدول العربية. وبكلمات وزير الخارجية السابق جيمس بيكر،[18] الذي أدرك خطورة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي: "لا أعتقد أن هناك عقبة أكبر أمام إحلال السلام من النشاط الاستيطاني الذي لا يستمر فقط بلا هوادة وإنما يحدث بوتيرة متسارعة جداً."

## 2.3 القدس

في 6 كانون الأول 2017، أصدر الرئيس دونالد ترامب إعلاناً فاضحاً يتعلق بالقدس،الأمر الذي أدى إلى تداعيات خطيرة على الجانب الفلسطيني. خلافاً للسياسة الأمريكية المتّبعة منذ عقود، أعلن ترامب أن الولايات المتحدة تعترف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وقام بنقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس. أثار قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس إدانة دولية شديدة وموجة من الاحتجاجات، حيث أن القدس الشرقية هي أرض فلسطينية محتلة، ومعترف بها على نطاق واسع كعاصمة فلسطين المستقبلية.

بعد هذا الإعلان الفاضح، حدثت تطورات متعاقبة على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك إغلاق القنصلية الأمريكية التي تأسست في العام 1844 (التي كانت تنظم وتعزز العلاقات الأمريكية-الفلسطينية)، وتبنّي إسرائيل لقانون القومية العنصري في تموز 2018، وقيام السفير الأمريكي بافتتاح نفق غير قانوني[19] يمر أسفل حي سلوان الفلسطيني جنوب البلدة القديمة، ناهيك عن دعم خطط الضم الإسرائيلية التي تشمل المشروع الكولونيالي "القدس الكبرى" وبسط السيادة الإسرائيلية على المستوطنات غير القانونية التي تحيط بمدينة القدس من الجانب الشمالي والشرقي والجنوبي.

خلال عهد الرئيس بيل كلينتون، صادق الكونغرس الأمريكي على "تشريع سفارة القدس لعام 1995"، الذي نص على وجوب الإعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل وأنه يجب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

15 تبلغ مساحة الضفة الغربية 5,664.5 كيلومتر مربع، بينما تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة وحصة الفلسطينيين في البحر الميت 6,210 كيلومتر مربع.
16 كما فقدت فلسطين الكمية المستخدمة حالياً من قِبَل المستوطنين في طبقة المياه الجوفية الشرقية (طبقة المياه الجوفية الفرعية للمياه الجوفية الجبلية). يشمل ذلك استخدام المستوطنين لأكثر من 50 مليون متر مكعب في غور الأردن والوادي الواقع على مرتفعات داخل الضفة الغربية.
17 قرار مجلس الأمن 2334 (23 كانون الأول 2016) متاح على https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf
18 بارسونز، نيجل (2012) سياسات السلطة الفلسطينية: من أوسلو إلى الأقصى/ روتليدج (ص 201).
19 هذا النفق هو جزء من الحفريات الإسرائيلية المستمرة تحت البلدة القديمة في القدس، وهو يُعتبر من الأعمال غير القانونية.

©Web

في موعد أقصاه 31 أيار 1999، وأن تبقى القدس مدينة غير مقسَّمة.[20] على الرغم من المصادقة على هذا القانون، رفض الرئيس كلينتون تطبيقه مستنداً في ذلك بالقيود الدستورية الأمريكية على السلطة التشريعية ومنع هذه السلطة من التدخل في صلاحيات الرئيس المرتبطة بالعلاقات الخارجية، بالإضافة للرجوع لبند "الإعفاء الرئاسي" في هذا التشريع الذي يشير في قسمه السابع إلى سلطة الرئيس الأمريكي في إيقاف تطبيق هذا القانون. قام الرئيس كلينتون – وكذلك جميع الرؤساء الأمريكيين بعده ما عدا ترامب – بتجديد هذا الإعفاء الرئاسي لمنع تطبيق هذا القانون شرط أن يتم التوقيع على هذا الإعفاء كل ستة أشهر. لكن كان ذلك العام هو العام الأول الذي لم يتم فيه تجديد الإعفاء الرئاسي لمنع تطبيق هذا القانون، مما أفسح المجال لعهد جديد من السياسة الخارجية الأمريكية التي سمحت بمزيد من الانتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني.

في شهر كانون الثاني 2020، أعلن الرئيس ترامب عن رؤية "السلام من أجل الازدهار" التي تعتبر مجحفة بحق الفلسطينيين ولم تلبِ أقل التوقعات الفلسطينية حول القدس الشرقية كعاصمة لفلسطين. تشير هذه "الرؤية" إلى أن القدس بأكملها ستكون عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها الكاملة، وأن المدينة يجب أن تبقى غير مقسَّمة، بينما لم تتم الإشارة فيها لا من قريب ولا من بعيدإلى الاحتلال الإسرائيلي المتواصل للقدس الشرقية منذ عام 1967. بالإضافة لذلك، تقوم هذه "الرؤية" بإعادة تعريف حدود 1967 وفقاً لجدار الضم الإسرائيلي غير القانوني[21] الذي بدأ تشييده عام 2002 وأدى إلى عزل مدينة القدس عن سائر مناطق الضفة الغربية. إن النهج الذي تتبناه هذه "الرؤية" هو الحفاظ على القدس "موحّدة" تحت السيادة الإسرائيلية وتكريس وضعية عدم المواطنة لدى الفلسطينيين المقدسيين.

من ناحية أخرى، يتماشى الموقف الرسمي الفلسطيني مع القانون الدولي، ووفقاً لما ورد في اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ)، تخضع القدس بأكملها (وليس فقط القدس الشرقية) لمفاوضات الوضع الدائم. وكون القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، لا يحق لإسرائيل أن تفرض سيادتها على أي جزء منها. تُعتبر القدس العاصمة السياسية والاقتصادية والروحية للشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية بدون القدس الشرقية كعاصمة لها؛ وخاصةً البلدة القديمة والمنطقة المحيطة بها. إن فلسطين ملتزمة باحترام حرية العبادة والسماح لجميع الناس بالوصول لمختلف الأماكن الدينية في المدينة وفقاً لاتفاقية الوضع الراهن التاريخي والقانوني.[22]

يشير القانون الدولي للقدس الشرقية كأرض فلسطينية محتلة، وتم التأكيد على ذلك في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. هناك أيضاً مواقف مشابهة لدى الهيئات والمنظمات الدولية، والدول المختلفة، وحتى الولايات المتحدة قبل عهد ترامب. ومن الجدير بالذكر أن هناك سبعة قرارات لمجلس الأمن تتم فيها إدانة

20 تشريع سفارة القدس لعام 1995، القسم 3(أ)، القانون العام 104-45، 8 تشرين الثاني 1995. متوفر عبر الرابط التالي:
https://www.congress.gov/104/plaws/publ45/PLAW-104publ45.pdf

21 قامت محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى في عام 2004 حول الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار. متاح على:
https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-178825/

22 دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، الموقف الفلسطيني الرسمي حول القدس. متاح على
https://www.nad.ps/en/our-position/jerusalem

المحاولات الإسرائيلية لضم القدس الشرقية واعتبار ذلك بمثابة انتهاك للقانون الدولي. بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس في عام 1967، تناولت عدة قرارات للأمم المتحدة مسألة القدس بشكل مباشر وغير مباشر إذ أشارت تلك القرارات إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل بأنها أرض فلسطينية، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة التالية: قرار مجلس الأمن 242 (1967)، قرار مجلس الأمن 338 (1973) وغيرها من القرارات وصولاً إلى قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

في عام 1980، حاولت إسرائيل تغيير وضعية القدس في قانونها الأساسي. تنص المادة (1) من القانون الأساسي الإسرائيلي على أن "أورشليم القدس الكاملة والموحّدة هي عاصمة إسرائيل".

على أثره وكردة فعل مباشرة لهذا الإجراء الإسرائيلي، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتبني القرار رقم 478 بتاريخ 20 آب 1980 (صدر القرار بأغلبية 14 صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت). بالإضافة إلى إدانتهم لذلك التعديل في القانون الأساسي الإسرائيلي، أكد مجلس الأمن على الاستمرار في تطبيق القانون الدولي على القدس باعتبارها أرض محتلة وعدم اعتراف الأمم المتحدة بالقانون الأساسي الإسرائيلي. كما أعلن مجلس الأمن بأن جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالم مدينة القدس هي "باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها"، ودعا مجلس الأمن الدول الأعضاء "التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة".[23]

بقيت إدارة الرئيس أوباما متمسكة بالموقف القائل بإن القدس الشرقية هي أرض محتلة. فمثلاً أشار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، بتاريخ 28 كانون الأول 2016، إلى مايلي:[24]

> "ربما سمعتم انتقاد البعض لهذا القرار لأنه يصف القدس الشرقية كأرض محتلة. لكن لكي نكون واضحين مع بعضنا البعض، لم يكن هناك أي شيء جديد في قرار الأسبوع الماضي بشأن هذه المسألة. كان هذا القرار واحداً من سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن التي اعتبرت القدس الشرقية كجزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، ويشمل ذلك قرارات صدرت عن مجلس الأمن في عهد الرئيس ريغين والرئيس جورج بوش الأب. تذكروا أيضاً أن جميع الإدارات الأمريكية منذ عام 1967 – بما في ذلك المجتمع الدولي بكامله – اعترفوا بالقدس الشرقية كجزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة".

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، اعترفت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب (منذ عام 2017) بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتأييد الاستيطان الإسرائيلي لأرض فلسطين، إذ مكّن ذلك الحكومة الإسرائيلية من فرض نظام الفصل العنصري على الأرض. وإذا لم يتم التراجع عن هذا القرار، سيؤدي الانحراف عن السياسة الخارجية الأمريكية السابقة بشأن القدس إلى المزيد من التعنت الإسرائيلي والاستمرار في انهيار العلاقات الفلسطينية-الأمريكية، مما سيدفع بعملية السلام إلى الهاوية ويهدد بتدميرها بالكامل.

## 2.4 اللاجئون

شهد عام 1948 النكبة الكبرى التي حلّت بالشعب الفلسطيني بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وطرد أكثر من 950,000 فلسطينياً من منازلهم وقراهم وأرض أجدادهم. وترتب على ذلك أن أصبح ثلثي السكان الفلسطينيين في ذلك الوقت لاجئين. منذ عام 1948 وحتى اليوم، تمنع إسرائيل اللاجئين الفلسطينيين من تطبيق حق العودة ومن العودة لديارهم في فلسطين التاريخية في حين يفسحون المجال للهجرة اليهودية المتواصلة إلى اسرائيل من خلال آليات قانونية مختلفة.[25] وتمت الإشارة إلى هذا التمييز وعدم المساواة في العديد من المرات من قِبَل لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري (CERD) ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR).[26]

ومن المهم الإشارة بأن حق العودة لا يقتصر على قضية اللاجئين الفلسطينيين، ففي كانون الأول 1948، تم تبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III) الذي ينص على مايلي:

> "وجوب السماح، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين، بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات للذين يقرّرون عدم العودة، عن ممتلكاتهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، من الحكومات أو السلطات المسؤولة [...]."[27]

كما تم التأكيد على حق العودة في قرارات الأمم المتحدة اللاحقة، بما في ذلك، قرارات الجمعية العامة رقم 2452، 2535 و2963 والقرار رقم 3236 الذي أكد أن حق العودة هو حق غير قابل للتصرف.[28]

يُعتبر حق العودة حقاً فردياً وجماعياً في آنٍ واحد. من ناحية كونه حقاً

23 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478 لعام 1980
24 مجلة التايم "إقرأ خطاب جون كيري الكامل حول المستوطنات الاسرائيلية وحل الدولتين"، متوفر عبر الرابط:
https://time.com/4619064/john-kerrys-speech-israel-transcript/
25 يتم تمكين ذلك من خلال قانون العودة الإسرائيلي لعام 1950 وقانون المواطنة لعام 1952 الذَين يوفران حق العودة للمهاجرين اليهود بشكل حصري، ويتم منحهم الجنسية الإسرائيلية تلقائياً.
26 تقرير موازي مشترك مقدم للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري فيما يتعلق بالتقارير الدورية 17 إلى 19 المرتبطة بإسرائيل، 10 تشرين الثاني 2019، ص.9. متوفر عبر الرابط التالي:
http://mezan.org/en/uploads/files/1573555716491.pdf
27 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (11 ،(III كانون الأول 1948، الفقرة 11.
28 توماس ماليسون وسالي ماليسون، حق العودة، مجلة الدراسات الفلسطينية، 1980، المجلد 9، رقم 3، صفحة 133. متاح على
https://www.jstor.org/stable/2536553?seq=1

فردياً، يعتمد هذا الحق على الخيار الفردي لكل لاجئ ولاجئة في العودة إلى بلادهم الأصلية التي تُدعى اليوم إسرائيل أو أن يعاد توطينهم في مكان آخر، بما في ذلك الحق في الحصول على تعويضات على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. كما أن حق العودة هو أيضاً حق جماعي لجميع اللاجئين الفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر أن ممارسة الفلسطينيين لحق العودة هو عنصر حاسم وهام في حق تقرير المصير الذي هو حق غير قابل للتصرف.[29]

إن اللاجئين الفلسطينيين هم "أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين 1 حزيران 1946 و15 أيار 1948 والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة لنزاع عام 1948".[30]

في عام 1949 وافقت الولايات المتحدة وشجعت على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبين عام 1950 و2018، كان الموقف الرسمي الأمريكي داعماً لـ (الأونروا)، والتي تعدّ المنظمة المكلفة بدعم جهود الإغاثة المستمرة للاجئين الفلسطينيين. لكن في عام 2018، قامت إدارة ترامب بسحب الدعم الأمريكي بشكل كامل من الأونروا، مما شكل تغيراً كبيراً في السياسة الخارجية الأمريكية والتنصل من الالتزام الأمريكي بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

تأثرت "الأونروا" كثيراً من هذا القرار لأن المساهمات الأمريكية كانت تتيح المجال لتقديم المساعدات للمدارس، ومراكز الرعاية الصحية، والمساعدات الإنسانية والخدمات الطارئة لأكثر من 5.4 مليون لاجئ مسجل فلسطيني معرض للخطر. يُعتبر قيام الولايات المتحدة بإيقاف التمويل عن "الأونروا" بمثابة هجوم على الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين وتجاهل مطالبهم وتفنيد روايتهم، ويتعارض ذلك أيضاً مع الممارسات الدولية المتبعة. كما حصل عندما أعلنت الإدارة الأمريكية إعادة تعريف وضع اللاجئ وذريته والسماح لإسرائيل للتهرب من مسؤوليتها التاريخية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم ومصالحهم المشروعة.

29 بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، متوفر عبر الرابط التالي:
http://www.badil.org/en/publication/faq.html

30 الأونروا، من هم اللاجئين الفلسطينيين؟ متاح على:
https://www.unrwa.org/palestine-refugees
تم إنشاء "الأونروا" وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (الدورة الرابعة) لعام 1949.

## 2.5 المساعدات المالية للشعب الفلسطيني

عندما وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو ("وثيقة إعلان المبادئ") مع دولة إسرائيل في عام 1993، تعهدت إدارة الرئيس كلينتون بتقديم التمويل والمساعدات الكبرى للمشاريع الهادفة لدعم التنمية الفلسطينية وتشجيع عملية السلام. حتى عام 2018، قدمت الولايات المتحدة الدعم الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني، ولعبت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) دوراً رياديا في المساهمة ببرامج المساعدة الإنسانية والاجتماعية. بعد توقيع اتفاقية أوسلو، بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ برامج في قطاعات متعددة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد عام 2000، شرعت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات المالية المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية. بعد الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي في عام 2007، توسعت المساعدات الأمريكية في نطاقها وحجمها لتشمل قطاعات مختلفة؛ بما في ذلك الحوكمة، والأمن، والإغاثة في حالات الطوارئ، والخدمات الاجتماعية، والتنمية الإقتصادية والبنية التحتية. كما بلغ مجموع المساعدات الأمريكية "الثنائية" بين الأعوام 1994-2018 أكثر من 5 مليار دولار.[31]

في آب 2018، قامت إدارة ترامب بتغيير السياسة الخارجية الأمريكية وتخفيض المساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني بشكل كبير.[32] وكوسيلة لتطبيق هذا القرار، صادق الرئيس ترامب على "قانون توضيح مكافحة الإرهاب" (ATCA) في تشرين الأول 2018. يسمح هذا القانون للمحاكم الأمريكية بتوسيع ولايتها القضائية الشخصية على كيانات أجنبية لحل بعض المشكلات القضائية الموجودة في "قانون مكافحة الإرهاب" (ATA). إن نطاق هذَين القانونَين (أي قانون مكافحة الإرهاب وقانون توضيح مكافحة الإرهاب) هو واسع جداً لدرجة التمكين من فرض الولاية القضائية للمحاكم الأمريكية على أي كيان أجنبي وافق على الحصول على مساعدات أمريكية لأن قبول هذه المساعدات يُعتبر "بمثابة موافقة" على الولاية القضائية الأمريكية.[33]

نتيجة لقانون توضيح الإرهاب، وجدت منظمة التحرير نفسها مضطرة للإعلان عن رفضها تلقي أي مساعدات أمريكية أخرى.

في بداية شهر شباط 2019، أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أعمالها رسمياً في دولة فلسطين المحتلة. ومن الجدير بالذكر أن "قانون توضيح مكافحة الإرهاب" حصل على دعم كبير من الحزبَين الأمريكيَّين، وتمت المصادقة على هذا القانون في الكونغرس الأمريكي والتسريع من تمريره من دون أي نقاش في إطار عملية قانونية تسمى "الخط الساخن" [يتم فيها تجاوز الإجراءات الاعتيادية في مجلس الشيوخ وتمرير التشريعات من خلال التصويت من دون أي نقاش]. ونتيجة لإجراءات "الخط الساخن"، لم يتوفر الوقت الكافي لأعضاء اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ بأن يقوموا بتحليل هذا التشريع والنظر للآثار المترتبة عليه. أدت الحاجة لتوقيع "قانون توضيح مكافحة الإرهاب" للوقف الكامل للمساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني بحلول شهر شباط 2019، بما في ذلك المساعدة الأمنية الأمريكية "غير العكسرية" لقوات الأمن الفلسطينية، التي بلغت قيمتها في الماضي حوالي 60 مليون دولار سنوياً.[34]

وبنفس الوقت الذي تم فيه تبني "قانون توضيح مكافحة الإرهاب"، اتخذت الحكومة الأمريكية مجموعة من الإجراءات العقابية الأخرى ضد الشعب الفلسطيني. فمثلاً أدت بعض تخفيضات التمويل في عام 2018 لحرمان الفلسطينيين من مئات ملايين الدولارات لتمويل الخدمات الضرورية والاحتياجات الإنسانية؛ بما في ذلك تقديم الرعاية الصحية ودعم اللاجئين.[35] كما أثرت تخفيضات التمويل على برامج المساعدة الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة 232 مليون دولار – بما في ذلك 25 مليون دولار لمستشفيات القدس الشرقية – وأدت لخفض المساهمات الإنسانية الأمريكية للأونروا،[36] هذا بالإضافة لوقف البرامج الممولّة من قِبَل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في فلسطين.

أدى قرار الولايات المتحدة بفرض الإجراءات العقابية على الفلسطينيين (من خلال وقف المساعدات المالية) للحد من قدرة الدولة الفلسطينية على تمويل العجز في ميزانيتها. كما أدت الإجراءات الأمريكية لتبلور عجز إضافي بقيمة 60 مليون دولار في موازنة الأمن الفلسطينية لعام 2019، بالإضافة لإنخفاض التمويل الخارجي للنفقات التنموية. مع وقف المساعدات الأمريكية وانخفاض إيرادات المقاصة بسبب الإجراءات الإسرائيلية، سيصل العجز في موازنة الحكومة الفلسطينية للسنة المالية 2019-2020 إلى حوالي 800 مليون دولار.[37] نتيجة لهذا العجز المالي، اضطرت الحكومة الفلسطينية للتقليل من نفقاتها العامة، مما تطلّب خفض الرواتب والتحويلات الاجتماعية إلى حد كبير. ستؤدي التخفيضات في نفقات القطاع العام إلى هبوط كبير في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وارتفاع معدلات البطالة.

31 المساعدات الخارجية الأمريكية للفلسطينيين، جيم زانوتي، خدمة أبحاث الكونغرس، 12 كانون الأول 2018: متاح على https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22967

32 أخبار NPR، "الولايات المتحدة تقطع أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات عن الفلسطينيين"، 24 آب 2018: متاح على https://www.npr.org/2018/08/24/641689522/u-s-cuts-more-than-200-million-in-aid-to-palestinians

33 الشبكة، "مشروع قانون خطير في الكونغرس بسحق منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية"، زها حسن، 13 آب 2019. متاح على https://al-shabaka.org/memos/dangerous-bill-in-congress-to-crush-the-plo-and-pa/

34 معهد توني بلير للتغيير العالمي"الآثار المالية لإجراءات مكافحة الإرهاب على السلطة الفلسطينية: تقييم أولي" 7 آذار 2019. متاح على https://institute.global/sites/default/files/articles/Fiscal-Impacts-of-Counter-Terrorism-Measures-on-the-Palestinian-Authority-A-Preliminary-Assessment.pdf

35 الشبكة، "لماذا سيساعد قطع المساعدات الفلسطينين والسلام" جيريمي ويلدرمان وعلاء الترتير، 6 شباط 2019. متاح على https://al-shabaka.org/op-eds/why-cutting-us-aid-will-help-palestinians-and-peace/

36 في عام 2018، بلغت المساهمات الأمريكية للأونروا 65 مليون دولار، مقارنة ب359 مليون دولار في عام 2017.

37 معهد توني بلير للتغيير العالمي "الآثار المالية لتدابير مكافحة الإرهاب على السلطة الفلسطينية: تقييم أولي"، 7 آذار 2019، متاح على https://institute.global/sites/default/files/articles/Fiscal-Impacts-of-Counter-Terrorism-Measures-on-the-Palestinian-Authority-A-Preliminary-Assessment.pdf

Augusta Victori Hospital in occupied East Jerusalem©Web

إن قرار الرئيس ترامب بإيقاف المساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني ابتداءً من عام 2018-2019 هو قرار غير مسبوق ويشير إلى تغيير استراتيجي في موقف الولايات المتحدة تجاه مسؤولياتها الدولية، وتراجع دورها كالداعم الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط. في أيلول 2018، تم الاعتراض على هذا القرار في رسالة موجّهة لإدارة ترامب من قِبَل 34 عضوا من مجلس الشيوخ الأمريكي، طالبين منه أن يتراجع عن قرار وقف التمويل للشعب الفلسطيني. أشار أعضاء مجلس الشيوخ في تلك الرسالة أن تلك الاقتطاعات ستحرم حوالي 140,000 فلسطيني من تلقي مساعدات غذائية طارئة، وستمنع 3,000 طفل والقائمين على رعايتهم من الحصول على الرعاية الصحية، وحرمان 71,000 فلسطيني من الحصول على مياه نظيفة، وافتقار 800 فلسطيني إلى خدمات إعادة التأهيل بعد الإصابة بالشلل الدماغي، وحرمان 16,000 امرأة فلسطينية من تلقي العلاج السريري لسرطان الثدي. بالإضافة لتلك الخسائر الجسيمة، سيؤدي خفض الدعم الأمريكي للأونروا لمخاطر كبيرة لـ525,000 طفلا فلسطينيا وسيؤثر على المساعدات الغذائية لمليون مواطن في قطاع غزة، ناهيك عن تزايد مخاطر الصحة العامة عند اللاجئين، بما في ذلك عدم توفير التطعيمات.[38] ضمن إطار المجتمع الفلسطيني، تشمل القطاعات المتأثرة من انخفاض المساعدات المالية قطاع الصحة، والتعليم والبرامج الاجتماعية والاقتصادية. إن أغلب الفلسطينيين المتأثرين من هذه الاقتطاعات ينتمون للشرائح السكانية الضعيفة، وعلى وجه الخصوص اللاجئون الفقراء في مخيمات دولة فلسطين المحتلة، والأردن، ولبنان وسوريا. تركت الإجراءات العقابية الأمريكية أثراً كبيراً على الوضع المالي الفلسطيني، بينما تؤيد الولايات المتحدة قيام إسرائيل باستخدام الأموال الأمريكية للضغط على الشعب الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل تستحوذ على ما يقارب ثلث موازنة المساعدات الخارجية الأمريكية، إذ تبلغ المساعدة الأمريكية الحالية لإسرائيل 3.8 مليار دولار سنوياً كجزء من المساعدات العسكرية الأمريكية.[39]

38 المساعدات الأمريكية للفلسطينيين، جيم زانوتي، خدمات أبحاث الكونغرس، كانون الأول 2018، متاح على https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22967

39 المساعدات الأمريكية لإسرائيل، خدمات أبحاث الكونغرس، 7 آب 2019 ، متاح على https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

# 3. موقف الإدارة الأمريكية الحالية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي

## 3.1 الدعم الأمريكي للانتهاكات الإسرائيلية

يستند النظام العالمي المستقر على القانون الدولي، ومبادئ السلام والعدل والمساواة، وإجراءات المنظمات الدولية ذات الصلة بذلك مثل الأمم المتحدة. ومن أجل الحفاظ على هذا النظام، ينبغي احترام القانون الدولي واتخاذ الإجراءات المتماشية مع مبادئه وقواعده. لذلك، عندما يحدث انتهاك للقانون الدولي فإنه لا يُعتبر انتهاكاً فقط ضد شعب معين وإنما ضد جميع شعوب المجتمع الدولي.

على مدى أكثر من 50 عاماً، تعاني فلسطين من انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي العسكري العدواني المتواصل. تفاقم هذا الوضع بشكل خاص بعد الإجراءات الأخيرة للإدارة الأمريكية الحالية، إذ لم تسمح هذه الإدارة فقط بحدوث خروقات جسيمة للقواعد المقبولة دولياً، وإنما شجّعوا أيضاً قوات الاحتلال الإسرائيلي على المضي قُدُماً في ارتكاب انتهاكات عديدة للقانون الدولي.

في 6 كانون الأول 2017، اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بالضم الإسرائيلي غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة، وفي 25 آذار 2019، اعترفوا بالضم الإسرائيلي غير القانوني للجولان السوري المحتل. يُعتبر كلا الاعترافَين الأمريكيَّين بمثابة انتهاك مباشر لالتزاماتهم القانونية بموجب القانون الدولي، ومنها الالتزام بعدم الاعتراف بأي انتهاك للقواعد الآمرة في القانون الدولي. وفقاً للقانون الدولي، تُعتبر عملية الضم – التي هي الاستيلاء على أراضي باستخدام القوة – غير قانونية [المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي العرفي]، فضلاً عن أنها تشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وقوانين الاحتلال، وتنتهك مبدأ أساسياً في القانون الدولي والذي ينص الإجماع بين الدول في المجتمع الدولي على عدم السماح بأي خروج عنه. والأهم من ذلك هو أن عملية الضم تقوض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

على الرغم من الإجماع العالمي على أن فلسطين محتلة منذ عام 1967، قام تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول حقوق الإنسان في العالم لعام 2018 بإسقاط كلمة "احتلال" من تقريرها المرتبط بالأرض الفلسطينية المحتلة، مما يشير إلى تغيير في السياسة الأمريكية المتّبعة منذ عقود. يتجاهل هذا التحول حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً حتى اليوم ويقوم بانتهاك الحقوق الوطنية والفردية للفلسطينيين وتعطيل حياتهم اليومية. تؤدي هذه الخطوة من الإدارة الأمريكية لتمكين إسرائيل من فرض احتلالها القمعي بأريحية.

على مدى الأربعين سنة الماضية، عملت الولايات المتحدة من داخل هيئات الأمم المتحدة على حماية إسرائيل من أية إدانة على تصرفاتها المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانوني الدولي الإنساني. فمثلاً بين عام 1972 وكانون الأول 2019، منعت الولايات المتحدة مرور 44 قراراً لإدانة الأفعال الإسرائيلية غير القانونية في مجلس الأمن. أدى هذا الموقف الأمريكي لتمكين إسرائيل (دولة الاحتلال) من مواصلة سياساتها وممارساتها غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة، مما ساهم في نشر ثقافة الإفلات من العقاب التي تسخّرها إسرائيل لصالحها.

لقد كان هذا الأمر واضحاً تماماً عندما قام وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو – وبدون أي دعم من السلطات القانونية الدولية المرموقة – بالإعلان عن أن المستوطنات الكولونيالية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة "لا تتعارض في حد ذاتها مع القانون الدولي".[40]

في خطوة مشابهة، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات مثيرة للخلاف ضد "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" (OHCHR) بعد أن قام المجلس بنشر قائمة بالشركات المستفيدة من العمل في القطاع الصناعي للمستوطنات الإسرائيلية. وفي حين أن مجلس حقوق الإنسان كان واضحاً بشأن نوايا تلك الشركات (التي تم إخطارها جميعاً بانتهاك القانون الدولي العرفي) وأنها استخدمت ذلك كأداة لمساعدة تلك الشركات في التخلص من ممارساتها غير القانونية والوفاء بالتزاماتها المرتبطة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، فسّرت الولايات المتحدة هذا الإجراء كأداة لمقاطعة إسرائيل وأوقفت دعمها لهذه المنظمة. أرسلت هذه الخطوة الأمريكية إشارة لإسرائيل بانه بغض

40 الجزيرة، "بومبيو: الولايات المتحدة لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية"، 19 تشرين الثاني 2019، متاح على https://www.aljazeera.com/news/2019/11/pompeo-israeli-settlements-inconsistent-int-law-191118192156311.html

النظر عن خرق إسرائيل لالتزاماتها المذكورة في القانون الدولي، الا ان الولايات المتحدة ستدعم تلك الإجراءات غير القانونية.
أدى هذا الدعم لعواقب وخيمة على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني ونسف جهود عشرات السنين من العمل الهادف للسلام العادل والدائم. كما يُعتبر ذلك التصرف بمثابة هجوم على احترام القانون الدولي الذي يجب أن يكون الداعم الرئيسي للنظام الدولي، والاستقرار والسلام العالمي.

## 3.2 المسؤولية الدولية

يتعين على كافة الدول أن تفي بالالتزام القانوني القاضي بعدم اعتبار الأوضاع غير القانونية وكأنها قانونية، وألا تقدم المعونة أو الدعم لترسيخ الأوضاع غير القانونية.[41] أصبحت هذه القواعد جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي، وتم تدوينها ضمن القانون الدولي العرفي في عدة معاهدات وصكوك قانونية، وهي لا تنطبق فقط على إسرائيل وفلسطين وإنما أيضاً على الولايات المتحدة وجميع دول العالم بغض النظر عن تصديقها أو عدم تصديقها لتلك الصكوك والمعاهدات.

ينص القانون الدولي على أنه في حالة وجود وضع غير قانوني تم فرضه من قِبَل دولة معينة، يجب على الدول الأخرى ألا تعطي الشرعية للدولة المخالفة عن طريق دعمها في ارتكاب أعمال غير قانونية. قد يكون ذلك الدعم عن طريق المساعدة المالية المباشرة أو بشكل غير مباشر من خلال اعتبار أعمال الجهة المخالفة قانونية. على سبيل المثال، عندما أقرت إسرائيل قانونها الأساسي في عام 1980 - الذي أعلنت فيه أن القدس هي العاصمة الموحّدة لإسرائيل ومضت قُدُماً في الضم غير القانوني للجزء المحتل من المدينة - تبنى مجلس الأمن قراراً يدين هذا الإجراء الإسرائيلي غير القانوني وأعلن أن الأمم المتحدة لن تعترف بذلك الضم، إذ نص قرار مجلس الأمن رقم 478 على أن أية إجراءات تتخذها إسرائيل لتغيير معالم القدس ووضعها هي "إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها".[42] تم التأكيد على هذا الالتزام أيضاً في قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016، الذي أكد فيه أنه "لن يعترف بأية تغييرات في خطوط الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات".[43] كما أوضح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 47/70 لعام 1993 الالتزام القانوني بعدم الاعتراف وعدم تقديم المعونة أو المساعدة لترسيخ الأوضاع غير القانونية، إذ تنص الفقرة (15) من هذا القرار على مايلي:[44]

"تكرر طلبها إلى جميع الدول، ولا سيما الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقاً للمادة 1 منها، وإلى المنظمات الدولية، بما فيها الوكالات المتخصصة، عدم الاعتراف بأية تغييرات تجريها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي المحتلة، وتجنب الإجراءات بما في ذلك الإجراءات في ميدان تقديم المعونة، التي يمكن أن تستخدمها إسرائيل في مواصلة انتهاج سياسات الضم وإنشاء المستعمرات أو أي من السياسات والممارسات الأخرى المشار إليها في هذه القرارات".

وفي عام 2004، تم تسليط الضوء على الالتزامات القانونية لدول الطرف الثالث في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ خلصت المحكمة إلى "التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن تشييد الجدار وبعدم تقديم أية معونة أو مساعدة في الإبقاء على الوضع الذي نشأ عن هذا التشييد".[45]

من الواضح أن المجتمع الدولي يعترف بمسؤولية دول الطرف الثالث فيما يتعلق بالأوضاع غير القانونية. وبالتالي، من أجل مساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها القانونية وفقاً للقانون الدولي – والنابعة عن التزامها بعدم الاعتراف وعدم المساعدة – قام مجلس حقوق الإنسان بتبني القرار 31/36 في 24 آذار 2016 بعنوان "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل"، الذي كان أساس قاعدة البيانات المرتبطة بالشركات التجارية الضالعة في المشروع الاستعماري الإسرائيلي.[46]

في 12 تشرين الثاني 2019، اتخذت محكمة العدل الأوروبية خطوة إضافية نحو الوفاء بمسؤوليات دول الاتحاد الأوروبي وفقاً للقانون الدولي، من خلال الاستنتاج بأنه من الضروري أن يتم وضع علامات وملصقات صحيحة ومناسبة على المنتجات الصادرة عن المستوطنات الاستعمارية في فلسطين المحتلة من أجل تجنب المساهمة في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.[47]

وفي حين أن التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية زادت من دعمها للإجراءات الإسرائيلية غير القانونية ضد الفلسطينيين وسلّطت الضوء على الانتهاكات الأمريكية للقانون الدولي، أدت هذه التحولات أيضاً إلى إستمرار الإحتلال وزيادة مخاطر العنف وعدم الاستقرار الإقليمي بدلاً من توفير الدعم لمستقبل يسوده السلام.

41 آني بيرد، مسؤولية الدولة الثالثة عن انتهاكات حقوق الإنسان، المجلة الأوروبية للقانون الدولي، المجلد 21، العدد 4، تشرين الثاني 2019، ص 844-900. متاح على https://academic.oup.com/ejil/article/21/4/883/418145
42 القرار 478 S/RES/ (1980) https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/DDE590C6FF232007852560DF0065FDDB
43 القرار S/RES/2334 لعام 2016 https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf
44 القرار A/RES/47/70 لعام 1993 https://undocs.org/en/A/RES/47/70
45 التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتوى، تقارير محكمة العدل 2004، الفقرة 163، متاح على: https://www.icj-cij.org/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf
46 A/HRC/RES/31/36 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/082/57/PDF/G1608257.pdf?OpenElement
47 الحق،" الإتحاد الأوروبي يتخذ خطوة إلى الأمام لصالح الوسم الصحيح" 19 كانون الأول 2019. متاح على http://www.alhaq.org/advocacy/16316.html

©Shutterstock/ Songquan Deng

# 4. الخاتمة

تولّت الولايات المتحدة تاريخياً دور رعاية المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين وأيضاً بين إسرائيل والدول العربية. لكن بدلاً من أن تتعامل كوسيط فعال لمعالجة الخلافات التاريخية بين دولة الاحتلال والشعب الخاضع للاحتلال، فشلت الولايات المتحدة في الامتثال للقانون الدولي وتبني صيغة الدولتين المعتمدة دولياً. وبحسب مارتن إنديك[48] - المبعوث الأمريكي السابق للمفاوضات الثنائية بين إسرائيل وفلسطين في عام 2013-2014 – لم تتصرف الولايات المتحدة أبداً بشكل محايد في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أشار السيد إنديك إلى أن موقف الولايات المتحدة يثبت بأنها لم تكن وسيطاً صادقاً، بل وذهب أبعد من ذلك في القول إن الولايات المتحدة لعبت دور المحامي لإسرائيل في الكثير من الأحيان.

إن الإدارة الأمريكية الحالية تلعب دور الوكيل والشريك لإسرائيل وتدعم سياساتها، وممارساتها وخططها غير القانونية في فلسطين المحتلة.

بدأت الإدارة الأمريكية الحالية بالانخراط بشكل مكثف بعد زيارة ترامب الأولى لفلسطين وإسرائيل منذ توليه الرئاسة – أي في أيار 2017. التقى الرئيس محمود عباس بالرئيس ترامب مرتين، واجتمع الفريق الفلسطيني أكثر من 30 مرة مع فريق ترامب الذي كان يترأسه صهره جاريد كوشنر. خلال هذه الاجتماعات، كان الفريق الفلسطيني يشرح مراراً وتكراراً الموقف الفلسطيني حيال المفاوضات وقضايا الوضع النهائي. وعلى الرغم من أن الرئيس ترامب كان يشير إلى أن الولايات المتحدة لا تخطط لنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، إلا أنه بعد أسبوع فقط من اللقاء الأخير للوفد الأمريكي مع الوفد الفلسطيني لم يتم التوقيع على الإعفاء الرئاسي المرتبط بعدم نقل السفارة، وتم المضي قُدُماً في عملية نقل السفارة.

يجب لفت الانتباه للنقاط التالية لفهم العلاقة الأمريكية الخاصة مع إسرائيل ودورها في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: تقديم المساعدات المالية العسكرية السخية والثابتة لإسرائيل، مساعدة إسرائيل على الإفلات من العقاب وانتهاج مبدأ الخداع في التعامل مع الفلسطينيين، والدعم الأمريكي الكبير للقرارات والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان. أدت هذه العلاقة الأمريكية الخاصة مع إسرائيل لتثبيت الحكومة الإسرائيلية اليمينية وترسيخ الاحتلال الكولونيالي لفلسطين والأرض العربية.

وبحسب جميع التقديرات، كانت رؤية "السلام من أجل الازدهار" التي روَّج لها ترامب سخية جداً مع إسرائيل، بل أنها تجاوزت الطموحات الكبيرة للمشرّعين الإسرائيليين في رغبتهم في السيطرة على الأرض الفلسطينية المحتلة. كما قامت تلك الرؤية بتلبية المعتقدات والتوجهات الدينية للأيديولوجيين الاستعماريين. أصبح من الواضح للفلسطينيين أن إدارة ترامب ليست منصفة، وأنها لن تكون وسيطاً نزيهاً وغير منحاز في عملية السلام. وفي حين أن الموقف الرسمي لدولة فلسطين يسعى لتطبيق واحترام مبادئ القانون الدولي والديمقراطية، فإنه يعتبر خروج دولة مثل الولايات المتحدة عن قواعد ومبادئ القانون الدولي (المعتمدة دولياً منذ فترة طويلة) إضعافاً للنظام الدولي المبني على قواعد القانون الدولي، والتي تعتمد عليه الدول المختلفة لتحقيق الاستقرار والسلام في المجتمع الدولي.

تلعب الولايات المتحدة حالياً دور الشريك الرئيسي لإسرائيل في احتلالها العسكري لفلسطين، ولذلك، قد آن الأوان لتغيير قواعد الانخراط في عملية السلام. لا تقبل دولة فلسطين الولايات المتحدة كطرف ثالث ووسيط وحيد في المفاوضات، ويجب على منظمات دولية ودول أخرى – مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، والأمم المتحدة وآخرين – أن يساعدوا في إطلاق مفاوضات صادقة وشرعية تتوسط فيها الأطراف المتعددة ضمن إطار عملية تهدف لحل كافة القضايا العالقة بين فلسطين وإسرائيل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. من أجل عودة الولايات المتحدة كوسيط صادق في عملية السلام، لا يكفي أن تتراجع الولايات المتحدة عن إجراءاتها العقابية ضد فلسطين واللاجئين الفلسطينيين، وإنما يجب عليها أن تتخذ أيضاً إجراءات فعالة لإثبات نيتها لتكون شريكاً حقيقياً لإحلال السلام العادل.

48 موندويس، "المستوطنات الإسرائيلية أفسدت محادثات كيري للسلام، يقول إنديك- لكن الولايات المتحدة لا تزال محامية إسرائيل!"، 13 أيار 2016، متاح على http://mondoweiss.net/2016/05/settlements-screwed-israels/

في 20 شباط 2018، خاطب الرئيس محمود عباس العالم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، قدم فيه رؤية صادقة، ومنفتحة، وعادلة وواقعية لتحقيق السلام استناداً إلى القانون والشرعية الدولية. وأكد على هذه الرؤية في كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول 2020.

كما طالب الرئيس محمود عباس المجتمع الدولي بتنظيم مؤتمر سلام يستند إلى معايير القانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أن النهج متعدد الأطراف الذي يدعو إليه الرئيس عباس يخدم كأداة فعالة لتغيير الديناميكيات والنموذج الحالي بدلاً من اتباع النهج الأحادي الأمريكي-الإسرائيلي الذي أثبت فشله مراراً وتكراراً على مر السنين.

بعد سنوات من الجهود المُضنية لتحقيق السلام، من المؤسف أن الإدارة الأمريكية الحالية (من خلال نهجها المتحيز وخروجها عن مبادئ القانون الدولي) تدعم السياسات والممارسات التمييزية وغير الشرعية لقوة الاحتلال والاستعمار.

نقف اليوم أمام مفترق طرق خطير جداً. ومع ذلك، في ظل جميع هذه التطورات المقلقة، تبقى دولة فلسطين مصرّة على اتباع مبادئ القانون والشرعية الدولية والديمقراطية في جميع مفاوضات السلام مع إسرائيل. وتحث الولايات المتحدة على تصحيح موقفها المرتبط بعملية السلام لكي يتماشى نهجها مرة أخرى مع القانون والشرعية الدولية، حتى ينعم الفلسطينيون والإسرائيليون بالعيش بسلام وأمن جنباً إلى جنب.

ستعقد الإنتخابات الرئاسية الأمريكية بعد أيام معدودة، ويتابع الفلسطينيون وسكان العالم نتائج الحملة السياسية الأمريكية والتصويت. وبغض النظر عن نتائج الانتخابات، يتوقع الشعب الفلسطيني أن تعترف الإدارة الأمريكية التي ستتولى الحكم عام 2021 بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة القائمة على اساس القانون الدولي وحقوق الإنسان.

©Shutterstock/Ryan Rodrick Beiler

دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
**دائرة شؤون المفاوضات**

مشروع دعم المفاوضات

هاتف: 6 - 1171 241 2(0) 970+
فاكس:1170 241 2(0) 970+

WWW.NAD.PS

NADPLO